طالبان تستعد لفرض رؤيتها الإسلامية المتشددة في أفغانستان

عودة المتمردين إلى الحكم تهدد بنسف مكاسب المرأة

يعكس قرن حركة طالبان المتشددة للسلام في أفغانستان باعتماد نظام حكم إسلامي أن الحركة المتمردة لم تتغيّر بعد عقدين من الإطاحة بحكمها على يد القوات الأميركية. ويؤكد تصور الحركة لآليات الحكم في كابول بعد انسحاب القوات الأجنبية المخاوف من العودة إلى الوراء بعد إحراز بعض التقدم.

حقوق وحريات لا تعترف بها طالبان

كابول – أكدت حركة طالبان الأحد أنها مازالت ملتزمة بمحادثات السلام، لكنّها أصرت على أنّ "نظاما إسلاميا أصيلا" هو السبيل الوحيد لإنهاء الحرب وضمان الحقوق في أفغانستان، بما في ذلك حقوق المرأة، وهو ما حذرت منه أجهزة الاستخبارات الأميركية ومحللون الذين أكدوا أن واشنطن منحت طالبان، بانسحابها الكامل من كابول، نصرا دون مقابل وبلا ضمانات.

وتعثرت المفاوضات بين الحركة المتمردة والحكومة الأفغانية لأشهر وتصاعد العنف في أرجاء البلاد منذ مايو مع بدء الجيش الأميركي انسحابه النهائي من البلد المضطرب منذ سنين.

وتتنامى المخاوف أيضا من أنه إذا عادت طالبان للحكم، فستعيد فرض رؤيتها المتشددة للشريعة الإسلامية، التي تم بموجبها منع تعليم الفتيات ورجم نساء اتهمن بالزنا حتى الموت في ملاعب ممتلئة بالحضور.

ورغم تصاعد العنف، أكد المؤسس المشارك في طالبان ونائب زعيمها الملا عبدالغني برادر الأحد أن الحركة ملتزمة بمحادثات السلام. وقال في بيان إن "مشاركتنا في المفاوضات تشير صراحة إلى أننا نؤمن بحل المشكلات من خلال تفاهم متبادل".

عبدالغني برادر

السبيل الوحيد لإنهاء النزاع في أفغانستان هو تأسيس نظام إسلامي

وأوضح أنّ السبيل الوحيد لإنهاء النزاع في أفغانستان هو تأسيس نظام إسلامي بعد مغادرة كافة القوات الأجنبية.

وأكد في بيانه أنّ "نظاما إسلاميا أصيلا هو أفضل سبيل لحل كافة مشكلات الأفغان".

وأقر القيادي الإسلامي في بيانه بالمخاوف المنتشرة في أفغانستان وخارجها بشأن نوع النظام المقبل، وتأثيره على المرأة، قائلا إن ذلك يندرج "في إطار المفاوضات بين الأفغان".

كما أكد برادر أن حقوق جميع الأفغان بمن فيهم النساء سيتم استيعابها في هذا النظام وفق "الدين الإسلامي المجيد" والتقاليد الأفغانية، لكنّ كثيرين يخشون أن يتعارض تفسير طالبان للحقوق مع التغييرات التي طرأت على المجتمع الأفغاني منذ عام 2001.

ومع مضي القوات الأميركية قدما للوفاء بالموعد النهائي للانسحاب الكامل في 11 سبتمبر، تخوض طالبان معارك يومية مع القوات الحكومية وزعمت أنها استولت على 40 منطقة.

وأجبر الخوف المتزايد وعدم اليقين بشأن المستقبل العديد من الأفغان على محاولة مغادرة البلاد، بما في ذلك الآلاف من الرجال والنساء الذين يخشون إجراءات انتقامية بسبب عملهم مع القوات الأجنبية.

ودعا برادر الشباب الأفغاني إلى عدم مغادرة البلاد، وشدد أيضا على أن طالبان ستبدد مخاوف الأقليات والمنظمات الإنسانية والدبلوماسيين.

وفي مايو ذكر تقرير استخبارات أميركي أن المكاسب التي تم تحقيقها في مجال حقوق المرأة ستتراجع إذا عاد المتمردون للسلطة.

ويشير التقرير الاستخباري الذي أعده المجلس الوطني للاستخبارات والواقع في صفحتين، إلى أن وجهات نظر المتمردين لم تتغيّر منذ أن تولوا السلطة في العام 1996 وإطاحتهم إثر الغزو الأميركي في العام 2001.

وكانت حركة طالبان قد فرضت لدى توليها السلطة نظاما أصوليا ومنعت النساء من التعلم والعمل.

وأثار قرار الولايات المتحدة سحب جنودها من البلاد، المقرر إنجازه بحلول سبتمبر، مخاوف من استعادة طالبان كامل قوتها.

وجاء في التقرير أن حركة "طالبان لا تزال إلى حد كبير ثابتة في نهجها التقييدي لحقوق المرأة وهي ستطيح بالكثير من التقدّم الذي أحرز في العقدين الماضيين في حال استعادت السلطة في البلاد".

ويلفت التقرير إلى أن التغيير في قيادة الحركة بقي محدودا جدا وأنها لا تزال "متصلبة" في المفاوضات و"تفرض قيودا اجتماعية صارمة في المناطق الخاضعة لسيطرتها".

ووفق التقرير، أطلق عدد من قادة الحركة علنا تعهّدات باحترام حقوق المرأة، لكن فقط من خلال مفهوم طالبان الأصولي للشريعة.

وجاء في التقرير "إذا عادت حركة طالبان قوة مهيمنة في أفغانستان، فإن أي إمكانية للدفع بسياسات الحركة تجاه النساء نحو الاعتدال ستكون منوطة بقدرات الأقليات الإتنية على المحافظة على التنوع المحلي والتطور التكنولوجي"، مشيرا إلى الهواتف الخلوية التي جعلت الأفغان أكثر انفتاحا على العالم.

وأعرب الكثير من الأفغان عن مخاوفهم من بدء عهد جديد من نفوذ طالبان، وهم يخشون ألا تكون الحركة تغيرت كثيرا منذ أيام حكمها السابق الحالكة التي شهدت قتل نساء متهمات بالزنا ومهاجمة الأقليات ومنع البنات من ارتياد المدارس.

ورغم حماسة الأفغانيات اللاتي تخيّم عليهن الريبة من المتمردين لحلول السلام، إلا أنهن يشعرن بالخشية من دفع ثمن باهظ لذلك، حيث حرمت النساء في فترة حكم طالبان من التعليم أو العمل، وهي حقوق تحرص الأفغانيات على حمايتها بشدة اليوم.

ومنح الاجتياح الأميركي بعض المزايا المتواصلة للشباب الأفغاني، خصوصا الفتيات، وأدى لاعتماد دستور يضمن بعض الحريات بما في ذلك الحق في التعلم.

وتسيطر الحركة المتطرفة على مساحات شاسعة من أفغانستان. وبينما باتت تسمح للفتيات بالالتحاق بالمدارس الابتدائية في بعض المناطق، إلا أنه لا تزال هناك تقارير دورية عن جلد نساء ورجمهن بالحجارة، ما يغذي المخاوف من عودة الوضع إلى ما كان عليه إذا عادت الحركة إلى السلطة.

التطرف اليميني يتربص بقيادة القوات الخاصة للجيش الألماني

برلين – أعلنت وزيرة الدفاع الألمانية أنيغرت كرامب – كارنباور أنها لا تستبعد احتمالية أن يكون هناك مستقبلا جنود لديهم ميول يمينية متطرفة داخل قيادة القوات الخاصة بالجيش الألماني، فيما تسربت الميول اليمينية المتطرفة بالفعل داخل الوحدات الأخرى من الجيش وأيضا أجهزة الشرطة.

وقالت كرامب – كارنباور لصحيفة فيلت أم زونتاغ الألمانية الأسبوعية الأحد "في مؤسسة مثل الجيش الألماني تضم أكثر من 200 ألف شخص لا يمكن مطلقا استبعاد شيء بشكل تام، وكذلك أيضا في قيادة القوات الخاصة".

ولكنها أكدت أنه تم إنجاز الكثير "للحد إلى أقل مستوى من خطر ظهور توجهات فكرية خطيرة من خلال تحسين الاختيار والقيام باختبارات نفسية مستمرة"، إلا أنه أشارت إلى أنه لا يمكنها فحص الأشخاص بنسبة 100 في المئة.

وكانت الوزيرة الألمانية قد قررت مؤخرا الإبقاء على قيادة القوات الخاصة قائمة حتى بعد الفضائح والحوادث اليمينية المتطرفة.

وأكدت الوزيرة الآن في تصريحاتها للصحيفة الأسبوعية الصادرة الأحد أنه يجب إهداء القوات "ثقة أساسية من جديد"، موضحة أنه تم التعبير عن ذلك أيضًا من خلال إنهاء وقف تشغيل قيادة القوات الخاصة وإرسالها إلى أفغانستان لتأمين سحب الجيش الألماني من هناك.

وتابعت كرامب – كارنباور "جدير بالذكر أنه يتعين على جميع الجنديات والجنود تبرير الثقة التي وضعت فيهم بصورة متكررة دائما".

وما زالت مشكلة اختراق اليمين المتطرف لصفوف الجيش الألماني تؤرق الساسة، وذلك بعدما حددت الاستخبارات العسكرية الألمانية هوية العشرات من المتطرفين داخل صفوف الجيش، حيث كشفت تقارير وتحقيقات استخباراتية عن مخططات نازية وخروقات أمنية داخل الجيش الألماني، عبر اختفاء متفجرات وأسلحة وذخائر وتأدية التحية النازية.

ووافقت الحكومة الألمانية في 3 يونيو 2020 على مشروع قانون يُسرع عملية إقالة عناصر الجيش الذين يثبت تورطهم في جرائم التطرف، فيما يسمح مشروع القانون بطرد الجنود بسرعة إذا كان وجودهم المستمر "سيهدد بشكل خطير النظام العسكري أو سمعة الجيش".

وأقرت الحكومة الألمانية في 31 أغسطس 2016 تعديلا على قانون التجنيد للتصدي لمحاولات عناصر متطرفة لاستغلال الجيش الألماني في التدريب على استخدام السلاح، حيث يسمح التعديل بالتحري عن أي متقدم للالتحاق بالجيش.

وبحسب بيانات الحكومة الألمانية، سجل الكثير من أتباع الجيش الألماني خلال الأعوام الماضية "إعجاب" على موقع "فيسبوك" بفعالية "كامب دير نيبلونجين" وهي أكبر فعالية لألعاب الدفاع عن النفس يقوم بها الوسط اليميني المتطرف، وشاركوا كمشاهدين أيضا في هذه الفعالية.

أنيغرت كرامب – كارنباور

نعمل على تقليل خطر ظهور توجهات فكرية خطيرة

وانتقد الخبير الأمني رافائيل بير "التعامل الخاطئ" للسلطات الأمنية الألمانية مع هذه القضية الحساسة. كما تحدث عن "سياسة رفض خطيرة".

ويثير انخراط أعداد متزايدة من قوات الأمن الألمانية في مجموعات دردشة يمينية متطرفة قلقا متزايدا في صفوف الساسة الألمان المتوجسين من سرعة انتشار التطرف اليميني داخل مجتمع لم يتجاوز بعد صدمة الحقبة النازية، ويرى مراقبون أن تغلغل التطرف اليميني داخل أجهزة إنفاذ القانون يضع نزاهة قوات الأمن على المحك.

وكشف مسح أجرته وكالة الأنباء الألمانية بين 16 ولاية ألمانية، أن هناك ما لا يقل عن 40 حالة يشتبه بها في اتجاهات يمينية متطرفة بين صفوف الشرطة في الأشهر الستة الأخيرة من العام الماضي.

وقد أثار هذا مخاوف بشأن وجود شبكة يمينية متطرفة داخل الشرطة، وترجع هذه المخاوف إلى اكتشاف العديد من مجموعات الدردشة العنصرية في أجزاء أخرى من ألمانيا.

الولايات المتحدة تعدّ عقوبات جديدة بحق روسيا

واشنطن – أعلن جايك سوليفان مستشار الرئيس الأميركي جو بايدن للأمن القومي الأحد أن الولايات المتحدة "تعد" عقوبات جديدة على موسكو على خلفية اتهامها بمحاولة تسميم المعارض الروسي أليكسي نافالني.

وصرح سوليفان لشبكة "سي.إن.إن" بعد أربعة أيام من قمة الرئيسين الأميركي جو بايدن والروسي فلاديمير بوتين في جنيف "نحن بصدد إعداد رزمة أخرى من العقوبات التي ستطبق في هذا الوضع".

وكان نافالني، أبرز معارض للكرملين، نقل إلى مستشفى في برلين في أغسطس 2020 بعد محاولة تسميم في روسيا ينسبها إلى الكرملين. وأمضى نقاهة في ألمانيا استمرت نحو ستة أشهر واعتقل فور عودته إلى روسيا في يناير. وهو مسجون مذاك فيما تطالب واشنطن بالإفراج عنه.

وقال سوليفان "سبق أن عاقبنا روسيا على تسميم أليكسي نافالني".

وأضاف "لم نقم بذلك بمفردنا، لقد انضممنا إلى حلفائنا في جهد مشترك بهدف (معاقبة) استخدام عنصر كيميائي بحق أحد مواطنيهم على الأراضي الروسية".

وفي الثاني من مارس، بعد بضعة أيام من اعتقال نافالني في سجن بشرق موسكو، فرضت واشنطن عقوبات على سبعة مسؤولين روس كبار.

وكانت تلك العقوبات الأولى التي يفرضها الرئيس بايدن على روسيا منذ دخوله البيت الأبيض نهاية يناير.

وقبيل القمة الروسية الأميركية في جنيف في 16 يونيو، وجه بايدن تحذيرا في شأن نافالني، قائلا إن وفاة الأخير إذا حصلت "ستؤدي إلى تدهور العلاقات مع بقية العالم ومعي".

وخلال لقائهما الأربعاء، أبدى بايدن وبوتين نيتهما تهدئة التوتر ولكن من دون إعلان أي إجراءات ملموسة.

وفي شأن مصير نافالني اكتفى بوتين بالقول "كان هذا الرجل يعلم بأنه ينتهك القانون الساري في روسيا".

ودافع بوتين عن احتجاز نافالني، وقال إن هذا الشخص المعارض تعمد تجاهل متطلبات الامتثال للمراجعة وفق قواعد القضاء الروسي العام الماضي، عندما سعى للعلاج في ألمانيا بعد تعرضه لمحاولة تسميم.

جايك سوليفان

نحن بصدد إعداد رزمة أخرى من العقوبات على روسيا

وأثارت اتهامات الرئيس الروسي لمنتقده الرئيسي المعتقل ردود فعل غاضبة من جانب نشطاء المعارضة.

وكتبت كيرا يارمش، المتحدثة باسم نافالني، على موقع تويتر "ماذا؟ تعمد السفر للخارج لتلقي العلاج لتجنب المراجعة"؟ ونشرت صورة لسرير المستشفى الذي تم نقل المعارض عليه إلى برلين بينما كان في غيبوبة.

واتهم ليونيد فولكوف، المقرب من نافالني، بوتين بالانفصال عن الواقع.

كما نشرت زوجة نافالني 45 عاما يوليا نافالنيا على إنستغرام صورة لنقل نافالني إلى ألمانيا. وسخرت بالقول إنها احتفظت بهذه الصورة كتذكير بكيفية خرق زوجها "وهو في وعيه" القوانين الروسية.

وفرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في وقت سابق عقوبات على روسيا على صلة بقضية نافالني.

انتخابات محلية في فرنسا تختبر شعبية ماكرون

باريس – قبل أقل من عام على الانتخابات الرئاسية، صوت الفرنسيون الأحد لاختيار أعضاء مجالس مناطقهم في دورة أولى من اقتراع شهد نسبة امتناع كبيرة بعد حملة غابت بشكل شبه كامل بسبب وباء كوفيد.

ويؤكد مراقبون أن نتائج الانتخابات المحلية التي يتوقع أن يحقق فيها اليمين المتطرف الفرنسي بقيادة مارين لوبان مكاسب، ستشكل اختبارا لشعبية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وحزبه اليمين (الجمهورية إلى الأمام).

وتتنبأ استطلاعات الرأي باحتمال فوز اليمين المتطرف (حزب التجمع الوطني) بقيادة لوبان، بحوالي ربع الأصوات، واحتمال فوزه في منطقة واحدة أو عدة مناطق لأول مرة في جولة الإعادة، المقرر أن تجرى في 27 يونيو الجاري.

وخلال الانتخابات الأخيرة التي جرت في ديسمبر 2015، كان أداء حزب اليمين المتطرف جيدا وتقدم في الجولة الأولى، لكنه فشل في نهاية الأمر في الفوز بأي من المناطق.

وتشير استطلاعات الرأي الحالية إلى تقدم حزب التجمع الوطني في خمس من مناطق البر الرئيسي الـ13.

ويرى الخبير السياسي في جامعة السوربون بيار لوفيبور أنه "بقدر ما يزداد الامتناع عن التصويت، بنسب الأصوات التي تم التعبير عنها، تحقق العروض المتطرفة في الطيف السياسي مكاسب".

وأضاف أن هذا الأمر ينطبق "خصوصا على الجبهة الوطنية بناخبيها المتحمسين جدا والمدفوعين بمواد انتخابية تركز على صورة لوبان قبل عام واحد من الانتخابات الرئاسية".

وفي المقابل يقف حزب رئاسي فتي جدا لا مرشحين منتهية ولايتهم لديه، ويسار متفجر، دون قيادة منذ 2017 ويمين منقسم حول الموقف الذي يجب تبنيه حيال حزب التجمع الوطني.

وفي هذه الظروف، يسعى حزب التجمع الوطني فعليا إلى كسر الجبهة الجمهورية التي قطعت الطريق عليه في 2015. وللمرة الأولى، يمكن أن يقود مناطق عدة بفضل النظام النسبي الذي يمنح مكافأة تبلغ 25 في المئة من المقاعد إلى القائمة التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات.

ويرى برنار سانانيس رئيس معهد إيلابي أنه "ليس المهم التقدم على صعيد عدد الأصوات بل زيادة فرص فوز التجمع الوطني" بالمقارنة مع انتخابات 2015.

ولم يعد الحزب يلقى النفور الذي كان يواجهه من قبل في مشهد سياسي تهزه في الأشهر الأخيرة قضايا كبرى من العلمانية إلى الهجرة وغيرها. فـ51 في المئة من الفرنسيين باتوا يرون أن فوز حزب التجمع الوطني في المناطق لن يشكل "خطرا على الديمقراطية".

وحذر أنطوان بريستيل مدير مرصد الرأي في مؤسسة جان جوريس من أن هذا الوضع يثير قلق الرئيس ماكرون حتى إذا لم يكن مرشحا رسميا لانتخابات 2022 وتليه من الآن منافسته في 2017 مباشرة، وحتى إذا كان عليه أن "يستخلص بدقة الدروس الوطنية والرئاسية الإقليمية" للاقتراع.

وفي 2015، تقاسم اليمين واليسار المناطق لكنهما أخفقا في التأهل للدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية بعد 15 شهرا.

وشهدت لقاءات مع الناخبين بعض الحوادث في بلد تفاقم فيه التوتر الاجتماعي بسبب أشهر الأزمة الصحية. فقد ألقي طحين على ثلاث شخصيات سياسية على الأقل بينما تعرض رئيس الدولة نفسه لصفعة.

ويحذّر المحللون من محاولة استنباط الكثير من النتائج التي عادة ما تكون مدفوعة بحسابات محلية تحد من مدى إمكانية اعتبارها مؤشرات على المشهد السياسي الأوسع.

لكن مما لا شك فيه هو أن النتيجة سترسم معالم المرحلة المقبلة، خصوصا في ما يتعلّق بمدى قوة لوبان ومدى إمكانية انتخابها، إضافة إلى وضع حزب ماكرون "الجمهورية إلى الأمام" الذي بات أضعف.

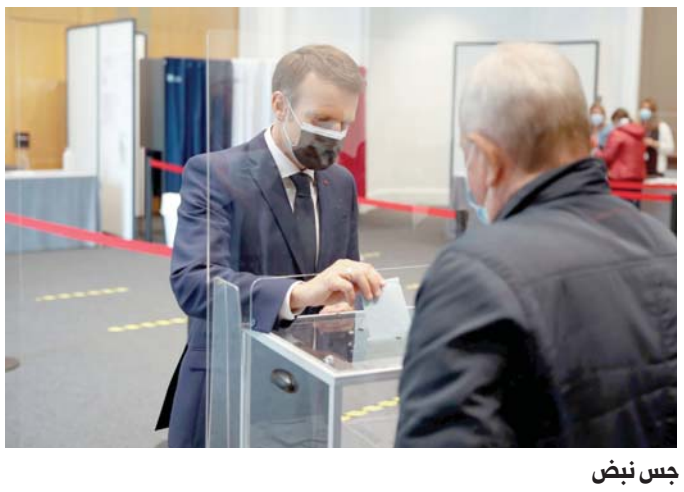

جس نبض